

# روایت مرسل عند المشائخ اہل السنة

کاوش: آغا قسور عباس حیدری

کچھ سنیوں کا کہنا ہے کہ المصنف ابن ابی شیبہ کی روایت  
جس میں عمر کا بی بی سلام اللہ علیہا کے گھر آ کر آگ  
لگانے کی دھمکی دینے کا ذکر ہے وہ روایت مرسل  
ہے کیونکہ اسلم العدوی نے براہ راست وہ واقعہ نہیں  
دیکھا۔۔

تو انھیں کہتے ہیں کہ اہل  
سنت کی اصول حدیث کی کتب میں موجود ہے کہ تابعی  
کی مرسل روایت اہل سنت میں حجت ہے۔۔

# مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانِ مُحَمَّدٍ الْقَارِي الْمَوْتُوفِي سَنَةِ ١١١٢ هـ

## شرح مشكاة المصابيح

لِلإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٧٤١ هـ

تحقيق  
الشَّيْخِ كَمَالِ عَيْتَانِي

تلمية :  
وضعنا متن المشكاة في أعلى الصفحات ، ووضعنا أسفل منها من قراءات  
المفاتيح ، وألحقنا في آخر المجلد الحادي عشر كتاباً الدِّكَّال في أسماء الرجال  
وهو تراجم رجال المشكاة للعلامة التبريزي

الجزء التاسع

المختوم

بشقة كتاب الآداب - كتاب الزَّوْجَانِ

مستودع

محمد علي بيضون

لشركت كُتُبُ الشُّعْرةِ وَاجْتِمَاعَةِ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



تنصرون - بضعفائكم». رواه أبو داود.

٥٢٤٧ - (١٧) وعن أمية بن خالد بن عبد الله بن أسيد، عن النبي ﷺ: أنه كان يستفتح بصعاليك المهاجرين. رواه في «شرح السنة».

تنصرون) أي على الأعداء الظاهرة والباطنة، وأو للتشويق. ويؤيده رواية الواو. ويحتمل أن تكون أو للشك من الراوي. (بضعفائكم) أي ببركة وجودهم وإحسانهم، إذ منهم الأقطاب والأوناد وبهم نظام البلاد والعباد. قال ابن الملك: يعني اطلبوا إلي حفظ حقوقهم وجبر قلوبهم فإني معهم بالصورة في بعض الأوقات وبالقلب في جميعها لا أعلم من شرفهم وعظيم منزلتهم عند الله، فمن أكرمهم فقد أكرمني ومن أذاهم فقد آذاني. انتهى. ويؤيده الحديث القدسي: «من عادى لي ولياً فقد بارزني بالحرب»<sup>(١)</sup>. قال الطيبي [رحمه الله]: قوله: ابغوني. بهزمة القطع والوصل يقال: بغى يبغى بغاء إذا طلب. وهذا نهى عن مخالطة الأغنياء وتعليم منه. انتهى. ويؤيده حديث: اتقوا مجالسة الموتى. قيل: ومن الموتى. قال: الأغنياء. وفي مختصر النهاية: ابغني<sup>(٢)</sup>، كذا بهزمة الوصل، أي اطلبه لي<sup>(٣)</sup>، وبهزمة القطع أعني على الطلب. وفي القاموس: بغيته طلبته وأبغاه الشيء طلبه له كبغاه إياه كرماء أو أعانه على طلبه. (رواه أبو داود) وكذا الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن صحيح. نقله ميرك عن التصحيح. وفي الجامع بلفظ: ابغوني الضعفاء فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم<sup>(٤)</sup>. رواه أحمد والثلاثة [والحاكم] وابن حبان عنه.

٥٢٤٧ - (وعن أمية) بالتصغير (ابن خالد بن عبد الله بن أسيد) بفتح فكسر، لم يذكره المؤلف في أسمائه. ونقل ميرك عن التصحيح أنه قال: ابن عبد البر أمية بن خالد، روى عن النبي ﷺ وذكر هذا الحديث وقال: ولا يصح عندي صحبته، والحديث مرسل. قلت: مرسل التابعي حجة عند الجمهور، فكيف مرسل من اختلف في صحة صحبته. (عن النبي ﷺ) أنه كان يستفتح) أي يطلب الفتح والنصرة على الكفار من الله تعالى. (بصعاليك المهاجرين) أي بفقرائهم وببركة دعائهم. وفي النهاية: أي يستنصر بهم. ومنه قوله [تعالى]: ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ [الأنفال - ١٩]. وقال ابن الملك: بأن يقول: اللهم انصرنا على الأعداء بحق عبادك الفقراء المهاجرين. وفيه تعظيم الفقراء والرغبة إلى دعائهم والتبرك بوجوههم. أقول: ولعل وجه التأييد بالمهاجرين لأنهم فقراء غريباء مظلومون مجتهدون مجاهدون، فيرجى تأثير دعائهم أكثر من عوام المؤمنين وأغنيائهم. والصعاليك جمع صعلوك كعصفور الفقير على ما في القاموس. (رواه) أي البغوي (في شرح السنة) بإسناده وحيث أطلقه وما بين إرساله دل على أنه قال بصحبة الراوي واتصال سنده مع أنه معتضد في المعنى بما سبق من حديث: إنما

(١) البخاري في صحيحه ٣٤٠/١١ حديث رقم ٢٥٠٢. ولفظه.. «فقد آذنته بالحرب».

(٢) في المخطوطة «اجفني».

(٣) في المخطوطة «ولي».

(٤) الجامع الصغير ١٠/١ حديث رقم ٥٨. والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ١٠٦/٢.

الحديث رقم ٥٢٤٧: أخرجه البغوي في شرح السنة ٢٦٤/١٤ حديث رقم ٤٠٦٢.

# الموقظة

في

مصطلح الحديث

للحافظ أبي عبد الله الذهبي

شرحه وعلق عليه

عمده عبد المنعم سليم

دار آحاد للنشر والتوزيع

نعم كثير من الأحاديث التي وُسمت بالوضع ، لا دليل على وضعها ، كما أن كثيراً من الموضوعات لا ترتاب في كونها موضوعة .

## ٦- المرسل :

علم على ما سقط ذكر الصحابي من إسناده ، فيقول التابعي : قال رسول الله ﷺ . (١٨)

ويقع في المراسيل الأنواع الخمسة الماضية .

فمن صحاح المراسيل :

مرسل سعيد بن المسيب .

و : مرسل مسروق .

و : مرسل الصنابحي .

و : مرسل قيس بن أبي حازم ، ونحو ذلك .

فإن المرسل إذا صح إلى تابعي كبير فهو حجة عند خلق من الفقهاء (١٩) .

(١٨) قال الخطيب البغدادي - رحمه الله - في « الكفاية » (ص: ٢١) :

« وأما المرسل : فهو ما انقطع إسناده ، بأن يكون في رواته من لم يسمع ممن فوقه ، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال : ما رواه التابعي عن النبي ﷺ . »

(١٩) وهذا هو مقتضى كلام الشافعي - رحمه الله - في « الرسالة » (ص: ٤٦١) ، حيث قال : « من شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث ، حديثاً منقطعاً عن النبي ، اعتبر عليه بأمور منها :

١ - أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث ، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى ، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه .

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك .

٢ - ويحبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم ؟ فإن وجد ذلك كانت دلالة بقوي لها مرسله ، وهي أضعف من الأولى . =



محمد جمال الدين الفاسمي

# قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

تحقيق وتعليق

محمد بحبة البيطار

عضو المجمع العلمي العربي

الطبعة الثانية

١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

دار الحنابلة للكتاب العربي  
بيس الباني الجليلي وشركاه

وأما المذهب الثاني وهو من قال : « المرسل حجة مطلقاً » فقد نُقِلَ عن مالك ، وأبي

حنيفة ، وأحمد في رواية حكاهما النووي ، وابن القيم ، وابن كثير ، وغيرهم . وحكام النووي أيضاً في شرح المذهب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم . قال : « ونقله الفزالي عن الجماهير » قال القرافي في شرح التنقيح <sup>(١)</sup> : « حجة الجواز أن سكوته عنه مع عدالة الساکت ، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام ، فيقتضي ذلك أنه ما سَكَتَ عنه إلا وقد جزم بصدائقه ؛ فسكوته كإخباره بصدائقه ، وهو لو زكاه عندنا ، قبلنا تركيته ، وقبلنا روايته ؛ فكذلك سكوته عنه ، حتى قال بعضهم : إن المرسل أقوى من المسند بهذا الطريق ، لأن المرسل قد تَدَمَّرَ الراوي وأخذ في ذمته عند الله تعالى وذلك يقتضي وثوقه بصدائقه ؛ وأما إذا أسند فقد فَوَّضَ أمره للسامع ، ينظر فيه ، ولم يتدغمه ؛ فهذه الحالة أضعف من الإرسال » انتهى . وفي التدريب <sup>(٢)</sup> عن ابن جرير قال : « أجمع التابعون بأمرهم على قبول المرسل ، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدم إلى رأس المتن ؛ قال ابن عبد البر : كأنه يعني أن الشافعي أول من ردّه » انتهى . وقال السخاوي في فتح المغيب : « قال أبو داود في رسالته : وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي حتى جاء الشافعي رحمه الله ، فتكلم في ذلك ، وتابعه عليه أحمد وغيره . » انتهى . ثم اختلفوا : هل هو أعلى من المسند ، أو دونه ، أو مثله ؟ وتظهر فائدة الخلاف عند التعارض ؛ والذي ذهب إليه أحمد ، وأكثر المالكية ، والمحققون من الحنفية ، كالطحاوي وأبي بكر الرازي ، تقديم المسند . قال ابن عبد البر : « وشبهوا ذلك بالشهود ، يكون بعضهم أفضل حالاً من بعض ، وأقدم وأتم معرفة ، وإن كان الكل عدولاً جائزاً الشهادة » انتهى .

والقائلون بأنه أعلى وأرجح من المسند ، وجهوه بأن من أسند فقد أحاطك على إسناده ، والنظر في أحوال روايته ، والبحث عنهم ، ومن أرسل مع علمه ودينه وإمامته وثقته ،



# فتح المغيبات

## بشرح ألفية الجليل

تأليف حافظ المؤرخ

شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي  
المتوفى سنة ٩٠٢ هـ رحمه الله

دراسة وتحقيق

د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير  
د. محمد بن عبد الله بن فهد آل فهد

يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». قال الراوي<sup>(١)</sup>: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة<sup>(٢)</sup>، وفي رواية جزم فيها بثلاثة بعد قرنه بدون شك<sup>(٣)</sup>، «ثم يَفْشُو الكَذِبُ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «ثم ذكر قومًا يَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ، ويخونون ولا يُؤْتَمَنُونَ، وَيُنْبِرُونَ ولا يوفون»<sup>(٥)</sup>.

وحينئذ فالمرسل (ذو أقوال) الثالث أوسعها، والثاني أضيقها، (والأول الأكثر في استعمال) أهل الحديث، كما قاله الخطيب، وعبارته عقب حكاية الثالث من كفايته: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، أما ما رواه تابع التابعي فيسمونه المعضل<sup>(٦)</sup>.

بل صرح الحاكم في «علومه» بأن مشايخ الحديث لم يختلفوا أنه هو الذي يرويه المحدث بأسانيد منصلة إلى التابعي، ثم يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup> ووافقه غيره على حكاية الاتفاق<sup>(٨)</sup>.

- (١) الراوي: هو عمران بن حصين، وهو موضح في الصحيحين، ووقع مثل هذا الشك في حديث ابن مسعود وأبي هريرة عند مسلم: باب فضل الصحابة كتاب الفضائل (٨٦/١٦ - ٨٧)، وفي حديث بريدة عند الإمام أحمد (٣٥٠/٥).
- (٢) رواه البخاري: باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، كتاب الشهادات (٢٥٨-٢٥٩)، ومسلم: باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كتاب فضائل الصحابة (٨٧/١٦ - ٨٨)، وأبو داود: باب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ، كتاب السنة رقم (٤٦٥٧)، والنسائي: باب الوفاء بالنذر، كتاب الأيمان والنذور (١٧/٧ - ١٨)، والترمذي: باب ما جاء في القرن الثالث من أبواب الفتن رقم (٢٢٢٢، ٢٢٢٣)، عن عمران بن حصين.
- (٣) جاء في أكثر الطرق بغير شك، منها عن النعمان بن بشير عند أحمد (٢٦٧/٤)، وعن عائشة عند مسلم (٨٩/١٦)، وعن عمر عند أبي داود الطيالسي (ص ٧)، إلا أنه ذكر «ثم الذين يلونهم» مرتين فقط. وانظر: «فتح الباري» (٧/٧).
- (٤) في رواية أخرجه أحمد في «المسند» (١٨/١)، والترمذي: باب خبر القرون من أبواب الشهادات رقم (٢٣٠٤)، وابن ماجه: باب كراهة الشهادة لمن لم يستشهد، كتاب الأحكام رقم (٢٣٦٣) من حديث عمر بن الخطاب بإسناد صحيح، كما في تعليق الشيخ أحمد شاكر على «المسند» (١١٢/١).

(٥) هذه الرواية هي بقية حديث عمران الذي سبق تخريجه آنفاً.

(٦) «الكفاية» (ص ٥٨).

(٧) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٢٥).

(٨) انظر: «جامع التحصيل» للعلاني (ص ٢١ - ٢٢).



(واحتج) الإمام (مالك) هو ابن أنس في المشهور عنه<sup>(١)</sup>، و(كذا) الإمام أبو حنيفة (النعمان) بن ثابت<sup>(٢)</sup> (وتابعوهما) المقلدون لهما، والمراد الجمهور من الطائفتين<sup>(٣)</sup>، بل وجماعة من المحدثين والإمام أحمد في رواية حكاه النووي<sup>(٤)</sup> وابن القيم<sup>(٥)</sup> وابن كثير<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

(به) أي: بالمرسل (ودانوا) بمضمونه، أي: جعل كل واحد منهم ما هو عنده مرسل ديناً يدين به في الأحكام وغيرها، وحكاه النووي في «شرح المذهب» عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم، قال: ونقله الغزالي عن الجماهير<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو داود في رسالته: وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، حتى جاء الشافعي ككثرة فتكلم في ذلك، وتابعه عليه أحمد وغيره. انتهى<sup>(٩)</sup>.

وكان من لم يذكر أحمد في هذا الفريق، رأى ما في الرسالة<sup>(١٠)</sup> أقوى، مع ملاحظة صنيعة في «العلل» كما سيأتي قريباً<sup>(١١)</sup>، وكونه يعمل بالضعيف الذي يندرج فيه المرسل، فذاك إذا لم يجد في الباب غيره، كما تقدم<sup>(١٢)</sup>.

ثم اختلفوا أهو أعلى من المسند أو دونه أو مثله؟ وتظهر فائدة الخلاف

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢/١)، و«عارضة الأحوذى» لابن العربي (٢/٥٠، ٢٣٧) لكن قال ابن العربي في العارضة (١/٢٤٦): تحقيق مذهب مالك أنه لا تقبل إلا مراسيل أهل المدينة. اهـ.

(٢) انظر: «فوائح الرحمت» (٢/١٧٤)، وحاشية السدي على النسائي (١/١٠٤).

(٣) «جامع التحصيل» (ص ٢٧)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٩٦).

(٤) في «المجموع» (١/٦٠). (٥) في «إعلام الموقعين» (١/٣١).

(٦) في «اختصار علوم الحديث» (ص ٤٨).

(٧) انظر: «المسودة» (ص ٢٥٠)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/٥٧٦).

(٨) «المجموع» (١/٦٠)، و«المستصفى» (١/١٦٩).

(٩) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص ٢٤).

(١٠) يعني «رسالة أبي داود». (١١) (ص ٢٥٢).

(١٢) (ص ١٤٧) وما بعدها.



المُلَقَّد

في

عُلُومِ الْحَدِيثِ

تأليف

الإمام الخافظ سراج الدين عثمان بن أحمد الأنصاري

المشهور بابن الملقن

(٧٢٣ - ٥٨٠ هـ)

الجزء الأول

تمت دراسته

عبد الله بن يوسف الجديع

دار فؤاد للنشر

المملكة العربية السعودية

الإحساء - ص. ب. ٢١٠٤

الذي رواه عنه، وَجَبَ قبوله أيضاً<sup>(١)</sup>.

وما نقله المصنّف عن الجمهور في منع قبول مرسل التابعي، قد نقل الإمام في «المحصول» عن الجمهور قبوله<sup>(٢)</sup>، فلا يُخالف، إذ مراد ابن الصّلاح بالنسبة إلى المحدثين، وكلام صاحب «المحصول» بالنسبة إلى الأصوليين<sup>(٣)</sup>.

ونقل الأمدئي قبوله عن أحمد أيضاً<sup>(٤)</sup>، واختاره.

وبالغ بعضهم، فجعله أقوى من المسند، لأنه إذا أسنده فقد وكل

---

(١) المحصول ٦٥٩/١/٢ ونص قوله تأماً: «الصحابي الذي رأى الرسول إذا قال: (قال رسول الله ﷺ) كان الظاهر منه الإسناد، وإذا كان كذلك وجب على السامع قبوله، ثم بعد ذلك إذا بين الصحابي أنه كان مرسلًا ثم بين إسناده وجب أيضاً قبوله، ولم يكن قبوله في إحدى الحالتين دليلاً على العمل بالمرسل».

(٢) نصّ قوله في «المحصول» ٦٥٠/١/٢: «ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن المرسل غير مقبول، وقال أبو حنيفة ومالك وجمهور المعتزلة: إنه مقبول».

(٣) قلت: لو قال: (الفقهاء) لكان أولى.

(٤) قال في «الإحكام» ١٢٣/٢: «قبله أبو حنيفة ومالك وأحمد في أشهر الروايتين عنه».

قلت: وقد نقل اختلاف الرواية عن أحمد أصحابه، انظر: التمهيد لأبي الخطاب ١٣٠/٣ - ١٣١ وروضة الناظر ص: ١١٣ والمُسَوِّدَة في أصول الفقه لآل تيمية ص: ٢٢٥ والقبول هو اختيار القاضي أبي يعلى منهم.

أمره إلى الناظر، ولم يلتزم صحته<sup>(١)</sup>.

[وذهب ابن الحاجب إلى قبوله من أئمة النقل دون غيرهم]<sup>(٢)</sup>.

وذهب عيسى بن أبان إلى قبول مراسيلهم، ومراسيل تابعي التابعين، وأئمة النقل مطلقاً.

وقال ابن عبد البر وغيره: «لا خلاف أنه ليس بحجة إذا كان المرسل لا يحترز، ويرسل عن غير الثقات»<sup>(٣)</sup>.



---

(١) قلت: وهذا تجاوز من قائله.

(٢) انظر: منتهى الوصول لابن الحاجب ص: ٨٨.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ١/ ١٧، ٣٠.



# تيسيره مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ

بقلم  
الدكتور محمد محمود البطحان  
أستاذ الحديث  
مكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة الكويت

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع  
إقامتها سعد بن عبد الرحمن الراشد  
الدوحة

( ب ) صحيح يحتج به : عند الأئمة الثلاثة - أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة . وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إذا سمعه من ثقة .

( ح ) قبوله بشروط : أي يصح بشروط . وهذا عند الشافعي وبعض أهل العلم .

وهذه الشروط أربعة ، ثلاثة في الراوي المرسل ، وواحد في الحديث المرسل ، واليك هذه الشروط .

١ - أن يكون المرسل من كبار التابعين .

٢ - وإذا سُمي من أرسل عنه سُمي ثقة .

٣ - وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

٤ - وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي :

( أ ) أن يُروى الحديث من وجه آخر مُسنداً .

( ب ) أو يُروى من وجه آخر مُرسلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول .

( ح ) أو يُوافق قول صحابي .

( د ) أو يُفتي بمقتضاء أكثر أهل العلم .<sup>(١)</sup>

فإذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مخرج المرسل وما عُضده ، وأنها صحيحة ولو عارضهما صحيح من طريق

(١) انظر الرسالة للشافعي ص ٤٦١ .

مركز الإمام البخاري للتراث والتفتيش  
الجامعة الإسلامية  
صناديق آباء - باكستان

# فَتْحُ الْبَاقِي

بشرح ألفية العراقي

تأليف

الإمام أبي زكريا محمد الأنصاري السنيكي الأزهرى

المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيقه وتعليقه

العبد الفقير إلى الله العليم

حافظ ثناء الله الزاهدى

صناديق آباء - باكستان

دار ابن حزم



\*\*\*\*\*

وَاحْتِجَ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانَ وَتَابِعُوهُمَا بِهِ وَدَانُوا  
 وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ  
 وَصَاحِبُ «التَّحْفِيدِ» عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسْلِمٌ صَدَرَ الْكِتَابِ أَصْلُهُ

\*\*\*\*\*

(واحتج) الإمام (مالك) هو ابن أنس في المشهور عنه <sup>١١</sup> ، و (كذا)  
 أبو حنيفة (النعمان) ابن ثابت (وتابعوهما) من الفقهاء والأصوليين  
 والمحدثين (به) أي : بالمرسل ، واحتج به أيضاً أحمد في أشهر الروايتين  
 عنه (ودانوا) به أي : جعلوه ديناً يدينون <sup>١٢</sup> به في الأحكام وغيرها .  
 (ورده) أي : الاحتجاج به (جماهر) بحذف الياء تخفيفاً جمع جمهور  
 أي : معظم (النقاد) من المحدثين كالشافعي ، وحكموا بضعفه (للجهل  
 بالساقط في الإسناد) .

فإنه يحتمل أن يكون تابعياً <sup>١٣</sup> ، ثم يحتمل أن يكون ذلك التابعي

١- قال ابن العربي المالكي في «عارضه الأحوذى» (٢٤٦/١) : إن محقق مذهب مالك أنه لا يقبل  
 إلا مراسيل أهل المدينة . وكلما ذكره مقبداً ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٩/١) : فنسبة  
 القول المطلق إلى الإمام خطأ ، لاسيما وقد قال مالك رحمه الله : «إذا خرج الحديث عن الحجاز  
 انقطع نخاعه» . وقال طاووس : «إذا حدثك العراقي مائة حديث فاطرح تسعة وتسعين» . وقال  
 هشام بن عروة : «إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في  
 الشك» . وقال الزهري : «إن في حديث أهل الكوفة دغلاً كثيراً» وغيرها من ملاحظات أهل العلم  
 على أحاديث غير أهل الحجاز المذكورة في التدريب (٨٥/١) وغيرها من المصادر . فلا يتصور  
 بعد هذا أن يكون الإمام قد اعتمد على كل ما وصل إليه من المراسيل من تلك الجهات . أما  
 أهل المدينة فللإمام نحوهم اهتمام وعناية فيما يروونه من المتن أو بما يعتادونه من الأعمال باسم  
 الشرع والسنة وعذره في هذا معلوم عند أهل العلم .

٢- في ظ : يندبتون .

٣- قال ابن حجر : أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض بالاستقراء سنة أو سبعة ، وأما  
 بالجوز العقلي فإلى ما لا نهاية له . «شرح النخبة» (ص : ٦٧) .

# شرح الديباج المذهب

## مُصْطَلَحُ الْحَدِيثِ

للعالم الفاضل : والاسناذ الكامل

شمس الدين محمد الحنفى التبريزى

المعروف بملا حنفى من علماء القرن العاشر المتوفى ببخارى

على

## الديباج المذهب

لعلامة زمانه : وفريد عصره وأوانه

السيد الشريف على بن محمد الجرجانى الحنفى

من علماء القرن التاسع الهجرى : رحمه الله تعالى آمين

---

طبع في مطبعة

مُصْطَفَى الْبَابِى الْخَلْبِى وَأَوْلَادُهُ بِمُحَصَّر

وبشرطه محمد امين عمران



منقطعا ، وإن كان اثنين فأكثر يسمى مراسلا ، وبه قطع الخطيب إلا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الخلاصة ، ومنه يعلم حقيقة قوله ( وهو المعروف في الفقه وأصوله ) .

ثم انهم اختلفوا في أن المرسل حجة أم لا . فقال بعضهم انه حجة مطلقا . وقال بعضهم ليس بحجة مطلقا ، والأولى أن يقال إنه إن صح بحجته من وجه آخر مسندا عن غير رجال الأول فهو حجة ، والا فلا ، وعليه جماهير العلماء والمحدثين ، وهذا تفصيل قوله ( وفيه خلاف ، وللشافعي تفصيل مذکور في أصول الفقه ) فارجع الى كتب الشافعية في أصول الفقه .

### المنقطع

( المنقطع ) من الانقطاع ( هو ) عند الجمهور ( ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان سواء ترك ذكر الراوي من أول الاسناد أو وسطه أو آخره ) وسواء كان المتروك واحدا أو كثيرا ، وسواء كان في موضع واحد أو أكثر ، ومنه يعلم أنه لو اكتفى بقوله بأي وجه كان لكان أولى تأمل ( إلا أن الغالب استعماله فيمن دين التابعي عن الصحابي كمالك ) ابن أنس ( عن ابن عمر رضي الله عنهما ) ويستفاد منه بطلان قول من نوههم أن مالكاً تابعي لأنه أورده مثالا لمن دون التابعي ، والمتروك هاهنا نافع وهو تابعي .

### المعضل

( المعضل ) يكون العين المهملة و ( بفتح الصاد ) المجهمة من الاعضال « سحت شدن كار » وأعضلتني فلان أي أعياني أمره ، وعلى المعنى الأول لازم ، وعلى الثاني متعة ، وعلى كلا التقديرين المعضل اسم مكان ، وأنه في اصطلاحهم منقول عنه ، لاعن اسم مفعول لأنه لا اسم مفعول على تقدير كونه لازما ، وعلى تقدير كونه متعديا وإن جاز أن يكون اسم مفعول . لكنه لا يناسب هنا بخلاف ما إذا كان اسم مكان ، وبهذا القدر تناهد المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ولا صعوبة فيه ، وإن عده بعضهم صعبا فتدبر ( وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدا ) قبل أطلق المصنف اسم المعضل على ما سقط منه اثنان فصاعدا ، ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين ، وليس المراد بذلك الاسقوط لهما من موضع واحد ، فأما إذا سقط راو من مكان ، ثم راو من موضع آخر فهو منقطع في وضعين وليس معضلا في الاصطلاح ، وهذا مراد المصنف ، ويوضح ذلك المثال الذي أورده حيث قال ( كقول مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ترك فيه نافع وابن عمر مثلا ( وقول



مِنْ كُتُبِ أَصُولِ الْحَدِيثِ :

# مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَكَيْفَةُ أَجْنَاسِهِ

تَأَلَّفَ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ النَّسَابُورِيُّ

سنة ٤٠٥ هـ

بِتَعْلِيمَاتِ الْحَافِظِينَ

الْمُؤْتَمَنِّ السَّامِيُّ وَالتَّقِيُّ ابْنُ الْأَصْلَحِ

شَرَحَ وَتَحَقَّقَ

أَحْمَدُ بْنُ فَارِسِ السَّلَامِ

دَارُ ابْنِ حَزْمٍ

## ذِكْرُ النَّوعِ الثَّامِنِ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ

(١) النَّوعُ الثَّامِنُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَعْرِفَةُ الْمَرَامِيلِ الْمُخْتَلَفِ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهَا .  
وهذا نوعٌ من علم الحديث صعب قلَّ ما يَهْتَدِي إليه إلا المتبحر في هذا العلم .

فإنَّ مشايخ الحديث لم يختلفوا<sup>(٢)</sup> أن الحديث المرسل (ع/١١) هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> .

(١) ي: قال الحاكم الإمام أبو عبدالله رضي الله تعالى عنه.

(٢) ط: في أن.

(٣) توسع الأصوليون فأطلقوا المرسل على منقطع الإسناد، واختاره الخطيب من المحدثين، وهو - أعني الخطيب من أول من خلط أصول الحديث بأصول الفقه - واختاره النووي (شرح مسلم ٣٠/١، فتح المغيث ١٣٣/١).

ويؤيده استعمال بعض القدماء له بهذا المعنى (أشار إليه في الاقتراح ص ١٩٢).

ومال إلى هذا ابن الصلاح، وقال في المقدمة ص ٥٨: إن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناد، وهذا المذهب أقرب.

ولكن قول الحاكم في أول النوع: معرفة المراميل المختلفة في الاحتجاج بها، يلغي هذه الأقوال، لأنهم ما اختلفوا في ضعف المنقطع والمفضل، مما يشمله اسم المرسل على الإطلاق الأول، إنما اختلفوا في المرسل على إطلاق الحاكم.

قال الزركشي (النكت ٤٥٠/١):

رَجَّحَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ الْحَاكِمِ عَلَى قَوْلِ الْخَطِيبِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَفْظَ الْمُرْسَلِ إِنَّمَا أُطْلِفَ حَقِيقَةً عَلَى مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ دُونَ ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ،

أَمَّا مَا رَوَاهُ مَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ بِعَرْتَبَةٍ أَوْ مَرْتَبَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ مُجَازٌ.

# فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

برعاية أئمة ذر الهروي  
عن مشايخه الثلاثة الشرحي والمسلم والكشيحي

لإمام المآخذ  
أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

## الجزء الثامن

تقديم وتحقيق وتعليق  
عبد القادر شيبه أحمد  
عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات العليا  
بالجامعة الإسلامية سابقاً  
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

طبع على نفقة  
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود  
الناشب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وقيد برتبة وزير والطهران والفتن العام  
بهدية الله في موازين حسناته وأمدّه بقوته



والمكثرين عنه . وقد أدركه البخارى بالسنة لأنه مات سنة عشر ومائتين ، وما له أيضاً في البخارى سوى هذا الحديث . وعبد الله هو ابن المبارك الإمام المشهور ، وقد نزل البخارى في حديثه في هذا الإسناد درجتين ، وفي حديث الزهري ثلاث درجات ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل هذا الكتاب ، وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره مما اشتمل عليه من سياق هذه الطريق وغيرها من الفوائد .

**قوله ( أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة )** قال النووي : هذا من مراسيل الصحابة ، لأن عائشة لم تدرك هذه القصة فتكون سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم أو من صحابى . وتعقبه من لم يفهم مراده فقال : إذا كان يجوز أنها سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يجزم بأنها من المراسيل ؟ والجواب أن مرسل الصحابى ما يرويه من الأمور التى لم يدرك زمانها ، بخلاف الأمور التى يدرك زمانها فإنها لا يقال إنها مرسل ، بل يحمل على أنه سمعها أو حضرها ولو لم يصرح بذلك ، ولا يختص هذا بمرسل الصحابى بل مرسل التابعى إذا ذكر قصة لم يحضرها سميت مرسل ، ولو جاز في نفس الأمر أن يكون سمعها من الصحابى الذى وقعت له تلك القصة . وأما الأمور التى يدركها فيحمل على أنه سمعها أو حضرها ، لكن بشرط أن يكون سالماً من التدليس والله أعلم . ويؤيد أنها سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولها في أثناء هذا الحديث « فجاءه الملك فقال : اقرأ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنا بقارئ . قال فأخذنى « إلى آخره . فقوله قال فأخذنى فغطني ظاهره في أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها بذلك فتحمل بقية الحديث عليه .

**قوله ( أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة )** زاد في رواية عقيل كما تقدم في بدء الوحي « من الوحي » أى في أول المبتدآت من إيجاد الوحي الرؤيا ، وأما مطلق ما يدل على نبوته فتقدمت له أشياء مثل تسليم الحجر كما ثبت في صحيح مسلم وغير ذلك ، و « ما » في الحديث نكرة موصوفة ، أى أول شيء . ووقع صريحاً في حديث ابن عباس عند ابن عائذ . ووقع في مراسيل عبد الله بن أبى بكر بن حزم عند الدولانى ما يدل على أن الذى كان يراه صلى الله عليه وسلم هو جبريل ولفظه « أنه قال لحدثت بعد أن أقرأه جبريل ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ : أرايتك الذى كنت أحدثك إني رأيت في المنام فإنه جبريل استعلن » .

**قوله ( من الوحي )** يعنى إليه وهو إخبار عما رآه من دلائل نبوته من غير أن يوحى بذلك إليه وهو أول ذلك مطلقاً ما سمعه من بحيرا الراهب ، وهو عند الترمذى بإسناد قوى عن أبى موسى ، ثم ما سمعه عند بناء الكعبة حيث قيل له « اشد عليك إزارك » وهو في صحيح البخارى من حديث جابر ، وكذلك تسليم الحجر عليه وهو عند مسلم من حديث جابر بن سمرة .

**قوله ( الصالحة )** قال ابن المربوط هى التى ليست مضغاً ولا من تلبس الشيطان ولا فيها ضرب مثل مشكل ، وتعقب الأخير بأنه إن أراد بالمشكل ما لا يوقف على تأويله فمسلم وإلا فلا .

**قوله ( فلق الصبح )** بآتى في سورة الفلق قريباً .

**قوله ( ثم حب إليه الخلاء )** هذا ظاهره في أن الرؤيا الصادقة كانت قبل أن يحب إليه الخلاء ، ويحتمل أن تكون لترتيب الأخبار ، فيكون تحب الخلاء سابقاً على الرؤيا الصادقة ، والأول أظهر .



شَرْحُ  
عِلَالِ الْحَدِيثِ  
مَعَ أَسْئَلَةٍ وَأُجْبَرَةٍ فِي مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

تَأَلَّفَ  
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الْعَدَوِيُّ

الناشر

مكتبة مكتبة بطنطا

١٠ من طه الحكيم أمام استديو فينوس

ت: ٣٢٩٥٧٤٥ / ٤٠ - ٣٤٨٩٨٥٣ / ١٢

س ٧٤ : عرف الحديث المنقطع ؟

ج ٧٤ : هو ما سقط من وسط إسناده رجل ، وقد يكون الانقطاع في موضع واحد ، وقد يكون في أكثر من موضع .

□ □ □

س ٧٥ : عرف المقطوع ؟

ج ٧٥ : هو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً .

□ □ □

س ٧٦ : عرف الحديث المرسل ؟

ج ٧٦ : هو حديث التابعي إذا قال : قال رسول الله ﷺ أو كلمة نحوها ، وخصه بعض أهل العلم بكبار التابعين ، واختصاصه بكبار التابعين هي الصورة التي لا خلاف فيها ، وأطلق بعض أهل العلم المرسل على ما سقط من إسناده رجل من أي موضع كان .

□ □ □

س ٧٧ : من أي أقسام الحديث يكون الحديث المرسل ؟

ج ٧٧ : المرسل من أقسام الضعيف .

□ □ □

س ٧٨ : ما حكم مراسيل الصحابة ؟ مثل لها ؟

ج ٧٨ : مراسيل الصحابة مقبولة معمول بها عند أهل العلم ، وكمثال لذلك قول عائشة رضي الله عنها : « .. أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة .. » فعائشة لم تترك القصة .